العَلَمُ[١]

اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ : كَجَعْفَرٍ ، وَخِرْنِقَا[٢]
وَقَرَنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلَاحِقِ ، وَشَذْقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقِ[٣]

العَلَمُ هو : الاسم الذى يعين مسماه مطلقاً ، أى بلا قَيْدِ التكلم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ ؛ فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و « يعين مسماه » : فَصْل أَخْرَجَ النكرة ، و « بلا قيد » أَخْرَجَ بقية المعارف ، كالمضمر ؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ « أنا » أو الخطاب كـ « أنتَ » أو الغيبة كـ « هو » ، ثم مَثَّلَ الشيخ بأعلام الأناسِيِّ وغيرهم ، تنبيهاً على أن مُسَمَّيَاتِ الأعلام العقلاء وغيرُهم من المألوفات ؛ فجعفر : اسم رجل ، وخِرْنِقُ : اسم امرأة من شعراء العرب[٤]

---

(١) لفظ « العلم » فى اللغة مشترك لفظى بين عدة معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى : (وله الجوار المنشآت فى البحر كالأعلام) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترثى أخاها صخراً :

وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فى رَأْسِهِ نَارُ

ومنها الراية التى تجعل شعاراً للدولة أو الجند ، ومنها العلامة ، ولعل المعنى الاصطلاحى مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمة « هذا باب العلم » فحذف المبتدأ ، ثم الخبر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعرابه .

(٢) « اسم » مبتدأ « يعين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم « المسمى » مفعول به ليعين ، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لاسم « مطلقاً » حال من الضمير المستتر فى يعين « علمه » علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، و « علمه » مبتدأ مؤخراً « كجعفر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك جعفر — إلخ .

(٣) « وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيلة ، وواشق » كلهن معطوفات على جعفر .

(٤) لعل الأولى — بل الأصوب — أن يقول « من شواعر العرب » .

وهى أخت طَرَفَةَ بن الْعَبْدِ لأمِّهِ ، وقَرَنُ : اسم قبيلة ، وعَدَن : اسم مكان ، ولاحِق : اسمُ فرسٍ ، وشَذْقم : اسم جَمَل ، وهَيْلَة : اسم شاة ، وواشِق : اسم كلب .

* * *

وَاسْماً أتَى ، وكُنْيَةً ، وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا(١)

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، ولَقَبٍ ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكُنْيَة ولا لَقَبٍ ، كزيد وعمرو ، وبالكُنْية : ما كان فى أوله أبٌ أو أمٌّ ، كأبى عبد الله وأمِّ الخير ، وباللقب : ما أَشْعَرَ بمدحٍ كزين العابدين ، أو ذَمٍّ كأنْفِ النَّاقَةِ .

وأشار بقوله : « وأخِّرَنْ ذا — إلخ » إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب تأخيرُه ، كزيد أنْف الناقة ، ولا يجوز تقديمُه على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة زيد ، إلا قليلا ؛ ومنه قولُه :

---

(١) « واسما » حال من الضمير المستتر فى أتى « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم « وكنية ، ولقبا » معطوفان على قوله اسما « وأخرن » الواو حرف عطف ، أخر : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » مفعول به لأخر ، وهو اسم إشارة مبنى على السكون فى محل نصب « إن » حرف شرط « سواه » سوى : مفعول به مقدم لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه « صحبا » صحب : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن صحب اللقب سواه فأخره .

٢٢ — بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَبَا
بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِى حَوْلَهُ الذِّيبُ

---

٢٢ — البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بنى كاهل ، وهو من قصيدة لها ترثيه بها ، وأولها :

كلُّ امْرِىءٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبُ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الأَيَّامَ مَغْلُوبُ

اللغة : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب — كيده أو مكره ، وقيل : قوته وشدته « شريان » — بكسر أوله وسكون ثانيه — موضع بعينه ، أو واد ، أو هو شجر تعمل منه القسى « يعوى حوله الذيب » كناية عن موته ، والباء من قولها « بأن » متعلقة بأبلغ فى بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

أَبْلِغْ هُذَيْلاً وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ عَنِّى حَدِيثاً ، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ

الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، وأن : حرف توكيد ونصب « ذا » — بمعنى صاحب — اسم أن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « الكلب » مضاف إليه « عمراً » بدل من ذا « خيرهم » خير : صفة لعمراً ، وخير مضاف والضمير مضاف إليه « حسبا » تمييز « ببطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وبطن مضاف و « شريان » مضاف إليه « يعوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل « حوله » حول : ظرف متعلق بيعوى ، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه « الذيب » فاعل يعوى ، والجملة من يعوى وفاعله فى محل نصب حال من عمرو ، ويجوز أن يكون قولها « ببطن » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو ، وتكون جملة « يعوى إلخ » فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ فى البيت الذى أنشدناه .

الشاهد فيه : قولها « ذا الكلب عمرا » حيث قدمت اللقب — وهو قولها « ذا الكلب » — على الاسم — وهو قولها « عمرا » — والقياس أن يكون الاسم مقدماً على اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت « بأن عمرا ذا الكلب » .

وإنما وجب فى القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولا لما كان=

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقب إذا صحبَ سواهُ ، ويدخل تحت قوله « سواه » الاسمُ والكنيةُ ، وهو إنما يجب تأخيرُه مع الاسم ، فأما مع الكنية فأنت بالخيار[1] بين أن تُقَدِّم الكُنْيَةَ على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

= لذكر الاسم بعده فائدة ، بخلاف ذكر الاسم أولا ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة .

ومثل هذا البيت فى تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصارى الخزرجى :

أنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّى أَبُوهُ عَامِـــرٌ مَاءُ السماء

والشاهد فى قوله « مزيقيا عمرو » فإن « مزيقيا » لقب ، و « عمرو » اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله « عامر ماء السماء » فقد جاء على الأصل ؛ لأن عامرا اسم ، وماء السماء لقب ، وقد قدم الاسم وأخر اللقب .

(١) هذا الذى ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذى نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره — كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى — ذكروا أن قول ابن مالك * وأخرن ذا إن سواه صحبا * موهم لخلاف المراد ، معتمدين فى ذلك على مذهب جمهرة النحاة ، لكن قال السيوطى فى همعه : إن كان (أى اللقب) مع الكنية فالذى ذكروه جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه ، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذى يوهمه كلام المصنف مقصود له ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه ، سواء أكان ماعداه اسماً أم كنية ، وكنت قد كتبت على هامش نسختى تصحيحاً لبيت المصنف هذا نصه : « وأخرن هذا إن اسما صحبا » ثم ظهر لى أنه لايجوز تصحيح العبارة بشىء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعبارة ابن هشام فى أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التى اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح فى نظر الجمهور . قال ابن هشام : « وفى نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة ، وليس كذلك » ا هـ . ومعنى ذلك أنه قد وردت فى النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح فى نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة .

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية ؛ فتقول : زَيْنُ العابدين أبو عبد الله ؛ ويوجد فى بعض النسخ بدل قوله : * « وأخِّرَنْ ذا إنْ سواه صحبا » * : * « وذا اجْعَلَ آخراً إذا اسماً صَحِبَا » * وهو أحْسَنُ منه ؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا ، فإنه نصٌّ فى أنه إنما يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحب الاسْمَ ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك مع الكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : « وأخرن ذا إن سِوَاهَا صَحِبَا » لَمَا وَرَدَ عليه شىء ، إذ يصير التقدير : وأخِّرِ اللَّقَبَ إذا صحب سوى الكنية ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وأخر اللقب إذا صحب الاسم .

* * *

وَإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنَ فَأَضِفْ حَتْماً ، وَإلاَّ أتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ.(١)

إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ : فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسمُ مركباً واللقب مفرداً ، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً .

---

(١) « إن » حرف شرط « يكونا » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف اسمها مبنى على السكون فى محل رفع « مفردين » خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى « فأضف » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « حتما » مفعول مطلق عامله محذوف « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : هو عباره عن حرفين أحدهما إن ، والآخر لا . فأدغمت النون فى اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق : أى وإن لم يكونا مفردين « أتبع » فعل أمر مبنى على السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جرم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضرورة ؛ لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول : وإلا فأتبع « الذى » اسم موصول مفعول به لأتبع ، مبنى على السكون فى محل نصب « ردف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو « الذى » .